بيان

وفد جمهورية العراق

الى اجتماعات اللجنة السادسة

حول البند(85)

ضمن اجندة الدورة (68) للجمعية العامة للامم المتحدة

المعنون

سيادة القانون على الصعيدين الوطني و الدولي

نيويورك 10 تشرين الاول 2013

السيد الرئيس

إن تعزيز سيادة القانون يمثل ركيزة أساسية في جهود منظمة الأمم المتحدة الهادفة إلى منع اندلاع النزاعات المسلحة والحفاظ على السلم والامن الدوليين، ويعد بحق مظهراً بارزاً من مظاهر الحضارة، ومعياراً لتقدم المجتمعات الانسانية.

السيد الرئيس

تحرص جمهورية العراق على ايلاء اهتمام كبير بتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، كما ترحب حكومة بلادي بالمضامين التي جاء بها التقرير السنوي للامين العام، الخاص بسيادة القانون، وتؤكد على اهمية المعايير التي تضمنها وعلى ضرورة الاخذ بها سواء من قبل الدول الاعضاء او الهيئات الرئيسية للامم المتحدة، وتتزايد اهمية ذلك اليوم في ظل الظروف الدولية الدقيقة على المستوى السياسي، والاقتصادي والبيئي، حيث يبقى من الضروري تعزيز الالتزام الدولي بإرساء احكام دولية تضع العنصر البشري في صدارة أجندتها، من خلال الربط بين التنمية واحترام حقوق الإنسان و سيادة القانون، الامر الذي يتطلب تكثيف جهودنا جميعا من أجل السير قدماً نحو التحقيق الكامل للأهداف الإنمائية للألفية، وذلك بتقوية الشراكة بين أجهزة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والسلطات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

وفي ضوء ما تقدم تعيد جمهورية العراق تاكيدها على ماتم اعتماده في الاعلان الصادر عن الاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة في عام 2012، بشأن سيادة القانون وبما تضمنه من توجه لجعل سيادة القانون بمثابة الاساس لتنظيم العلاقات بين الدول.

السيد الرئيس

لقد شهد العراق تغييراً ايجابياً كبيراً في مجال سيادة القانون بدأ بنفاذ الدستور العراقي لعام 2005، والذي يتضمن العديد من المبادىء الدستورية النموذجية لبناء دولة عصرية تقوم على اساس سيادة الشعب وسمو الدستور واحترام القانون وحقوق الانسان والحريات الاساسية بلا تمييز، والفصل بين السلطات واستقلال القضاء وضمان انتقال سلمي للسلطة.

اما على المستوى الدولي فيعمل العراق على انتهاج سياسة دولية تقوم على اساس التعاون، واحترام القانون الدولي وسيادة الدول واستقلالها والتسوية السلمية للمنازعات الدولية والعمل المكثف لبناء علاقات صداقة مع كافة الدول على اساس الاحترام المتبادل وسيادة القانون الدولي.

السيد الرئيس

ان جمهورية العراق تؤكد من جديد على القناعة الراسخة لديها بان تعزيز سيادة القانون على المستوى الدولي يبقى رهيناً بتعزيز القدرات الوطنية للدول لتمكين مؤسساتها من ممارسة مسؤولياتها بكفاءة تجاه مواطنيها والوفاء بالتزاماتها الدولية وسيبقى العراق ملتزماً بالمساهمة الفعالة في مواصلة الحوار مع الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي من اجل إرساء دعائم مجتمع دولي يرتكز على مبادئ القانون وقيم التضامن و السلم.

وشكرا ..